النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج :

اهتمت هذه الدراسة بالبحث فى الفكر الاقتصادى بهدف المقارنة بين الأسلوب الكلاسيكى والنظرية الكينزية فى معالجة عجز الموازنة العامة للدولة0 وقد أوضحت هذه الدراسة أنه بينما ترفض النظرية الكلاسيكية الإصدار الجديد كوسيلة لتمويل هذا العجز لما له من آثار سيئة نتيجة لافتراض حالة التوظف الكامل، فإن النظرية الكينزية ترى أنه لا خطر من ذلك الإصدار الجديد طالما كان هناك جهاز انتاجى مرن حتى يصل الاقتصاد القومى إلى حالة التوظف الكامل0

ونظراً لعدم توافر شرط التشغيل الكامل (حسب النظرية الكلاسيكية) أو مرونة الجهاز الإنتاجى (حسب النظرية الكينزية)، فإن أسلوب الإصدار الجديد لا يتلاءم مع ظروف الدول النامية ومنها مصر0 وعلى ذلك فإن انتهاج هذا الأسلوب يقود لا محالة إلى التضخم بما يجره من ويلات على اقتصاديات الدول النامية0

ومن هنا كانت ضرورة أن يتناول هذا البحث التضخم وموقف النظرية الكلاسيكية والحديثة والمعاصرة منه حيث قامت الدراسة بالمقارنة بين النظرية الكلاسيكية التى ركزت على جانب العرض، والنظرية الحديثة التى ركزت على جانب الطلب على النقود0

وقد خلصت الدراسة إلى أن النظرية الكلاسيكية قد تركت رواسبها فى أذهان البعض الذين مازالوا يعتقدون بأن الزيادة فى وسائل الدفع هى السبب وليست النتيجة فى ارتفاع الأسعار الذى يؤدى استمراره إلى التضخم0

وعلى الجانب الآخر أسفر البحث عن أن التحليل الكينزى يفسح المجال أمام إمكانية استخدام التضخم فى تمويل الإنفاق العام والاستثمار فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء إذ أن كمية النقود المعروضة فى التداول تؤثر بطريقة غير مباشرة على سعر الفائدة والذى يؤثر بدوره على الاستثمار والدخل0

وقد كشفت هذه الدراسة عن أن التحليل الكينزى للتمويل التضخمى لا يصلح للتطبيق فى الدول النامية نظراً لازدواجية اقتصادياتها وتعدد أسعار الفائدة بها0 أضف إلى ذلك حقيقة عدم حساسية الاستثمار فى هذه الدول وعدم استجابته للتغير فى سعر الفائدة هذا علاوة على

انخفاض قيمة مضاعف الاستثمار بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجى وزيادة الواردات وارتفاع معدلات الضرائب بهذه الدول0

ولا شك أن ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك (MPC) فى هذه الدول يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع الذى يؤدى استمراره إلى التضخم0

وإلى جانب ذلك استعرض البحث النظرية المعاصرة والتى ركزت على معدل التضخم كأحد المتغيرات المسببة لزيادة الطلب على النقود والذى يؤدى فى النهاية إلى التضخم0

وبالربط بين نظريات الفكر الاقتصادى (الكلاسيكية – الكينزية – المعاصرة)أوضح البحث أن التمويل بالعجز فى الموازنة العامة للدولة يؤدى لا محالة إلى التضخم0

ومن هنا كانت ضرورة استعراض تجارب بعض الدول التى تتشابه اقتصادياتها مع الاقتصاد المصرى مثل الهند وبعض دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل وشيلى وكولومبيا حتى يمكن استخلاص الأسلوب الملائم لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ومدى كفاءة سياسة التمويل التضخمى فى تمويل عجز الموازنة بهذه الدول0

وقد ثبت أن نجاح تجربة التمويل التضخمى التى انتهجتها الهند فى خطتها الخمسية الأولى (1950 – 1954) لم يكن وليد مزايا خاصة يتمتع بها هذا النوع من التمويل، بل كان النجاح راجعاً – أساساً – إلى ظروف عشوائية خاصة يندر تكرارها0

كذلك ثبت من تجارب التمويل التضخمى التى اتبعتها بعض دول أمريكا اللاتينية والسابق ذكرها أن التضخم لم يؤد إلى زيادة معدلات الإدخار بها، بل أحدث تشويها واضحاً فى أنماط الاستهلاك واتجاهات الاستثمار وكانت معدلات النمو الاقتصادى بها ضعيفة للغاية0

وقد أسفر البحث عن وجود معيارين لتحديد مدى كفاءة التمويل التضخمى لسد عجز الموازنة العامة للدولة يركز الأول منهما على النسبة بين الأجور والأسعار فى حين يركز المعيار الثانى على معدل التضخم الأمثل أى الدرجة المثلى من ذلك التضخم والتى يمكن أن تصل إليها الدول النامية نتيجة لتمويل التنمية الاقتصادية بها0

وتخلص الدراسة إلى أنه من الصعوبة بمكان الاعتماد على المعيار الثانى فى تحديد المعدل الأمثل للتضخم0 وعلى ذلك يصبح من المناسب الاعتماد على المعيار الأول والخاص بالنسبة بين الأجور والأسعار0

وقد لخصت الدراسة موقف المدارس المختلفة من عجز الموازنة العامة للدولة، وبالإضافة إلى ذلك تناول البحث أسباب عجز الموازنة العامة للدولة فى الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد المصرى بصفة خاصة حتى يمكن تلافى هذه الأسباب 0

وقد تناول البحث طرق تمويل عجز الموازنة العامة للدولة مع تقييم لكل من هذه الطرق سواء قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر أو بعد ذلك مع التركيز على المصادر الحقيقية لتمويل مثل هذا العجز فى مصر وقد اتضح ما يلى:

1- أدى ارتفاع سعر الفائدة على أذون الخزانة المصرية وكذلك إعفائها من الضرائب بموجب القانون 177 لعام 1991، وكذلك إعفاء عوائدها إلى جعل الاستثمار فى شراء أذون الخزانة قصيرة الأجل والمضمونة من الحكومة من أفضل أوجه الاستثمار المربح لكل من قطاع الأعمال الخاص والعائلى0 وهذا يؤثر على قدرة المشروعات الإنتاجية ومن ثم انخفاض العرض الكلى من السلع مما يدفع بمزيد من الخلل فى هيكل تخصيص الاستثمارات المختلفة وخلق مزيد من الضغوط التضخمية0

2- أدى الإفراط فى إصدار أذون الخزانة والتى سمح للقطاع الأجنبى بالاكتتاب فيها – وعدم قصرها على السوق المحلى – إلى خلق فرص واسعة للمضاربة على أسعار الفائدة لإمكانية المستثمر الأجنبى الإقتراض بالدولار من الخارج ثم إعادة شراء أذون الخزانة المصرية ذات العائد المرتفع بما يحقق له أرباحاً كبيرة على حساب تزايد عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر0

3- لقد لعبت الخصخصة دوراً بارزاً فى تقليل الضغوط الحادة التى كانت واقعة على الموازنة العامة للدولة فى مصر، والتى كان المصدر الأول للعجز فيها هو الخسائر المتراكمة لشركات القطاع العام وذلك من خلال ما حصلت عليه وزارة المالية من حصيلة الخصخصة ليدرج ضمن بند الإيرادات فى الموازنة العامة0

4- أيضاً يوجد أثر آخر نجم عن برنامج الخصخصة يتعلق بصافى التغير فى الضرائب المدفوعة للحكومة وإن كان من الصعب قياس هذا الأثر بدقة0 إلا أنه يمكن القول بأن الشركات التى تمت خصخصتها بمقتضى القانون 203 لعام 1991 أصبحت بعد الخصخصة تدفع ضرائب أكثر نظراً لزيادة أرباح معظمها0

وفى نهاية الجزء النظري من هذا البحث تم استعراض تجارب بعض الدول النامية التى تتشابه اقتصادياتها مع الاقتصاد المصرى، إلى جانب بعض الدول المتقدمة التى قامت بإصلاحات مالية وذلك حتى نأخذ من هذه التجارب ما يساعد صانعى القرار فى مصر على السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة0

وفى الجانب التطبيقى لهذه الدراسة تم الاستفادة من النموذج التطبيقى لقياس العلاقة بين تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ومعدل التضخم وذلك باستخدام بيانات عن الفترة (2005/1986) 0

وقد أسفرت نتائج هذا النموذج إلى أنه برغم أن مصر لا تعانى من معدلات تضخم عالية كالدول التى تم تصميم النموذج أساساً لها إلا أن النتائج قد جاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية من حيث حجم واتجاه كل من المعلمات المقدرة0 أضف إلى ذلك أن التغيرات فى المتغيرات المفسرة تشرح ما يزيد على 90% من التغير فى المتغيرات التابعة مما يزيد فى الثقة فى النموذج0

ثانياً: التوصيات :

وفيما يلى نسوق بعض التوصيات التى ساعد هذا البحث فى الوصول إليها :

1- إمكانية اتباع أسلوب التمويل التضخمى بنجاح فى مصر بشرط ألا يقود هذا الأسلوب إلى التضخم ولا شك أن الاقتصاد المصرى يستوفى هذا الشرط نظراً لأنه لم يصل بعد إلى مرحلة التشغيل الكامل0 وعلى الجانب الآخر يمكن الإقلاع عن هذا الأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة عند وصول الاقتصاد المصرى إلى حالة التوظف الكامل لعدم مرونة العرض عندئذ مما يدفع الاقتصاد القومى لا محالة إلى التضخم0

2- دعم الاستقرار الاقتصادى وذلك من خلال المواءمة بين السيطرة على معدلات التضخم والعمل على خفض معدلات البطالة0 ومن شأن ذلك أن يزيد من التوسع فى مستوى النشاط الاقتصادى وزيادة حصيلة الإيرادات العامة0

3- العمل على تخفيض معدلات الضرائب فى الاقتصاد المصرى دون الخوف من أن يؤثر ذلك على عجز الموازنة العامة للدولة إذ أن ذلك الخفض سوف يزيد من الحصيلة الضريبية للدولة، نظراً للآثار التوسعية التى يسفر عنها هذا التخفيض0 ولا شك أن الارتفاع المغالى فيه للمعدلات الضريبية يؤدى إلى التهرب الضريبى الذى يؤدى بدوره إلى خفض الحصيلة الضريبية0

4- ترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية المقدمة، وخاصة تلك التى تقدم للصناعات فى السلع غير الاستراتيجية بما يساهم فى زيادة الحصيلة الضريبية0

5- ضرورة العمل على زيادة المصداقية والثقة فى النظام الضريبى وذلك من خلال تجنب التقديرات الجزافية أو غير العادلة والتى كانت سبباً فى زيادة التهرب الضريبى وارتفاع حجم القطاع غير الرسمى بالاقتصاد المصرى0

6- لكى تتحقق التنمية الاقتصادية لابد من التوفيق بين تحقيق النمو مع الاستقرار وذلك من خلال التخطيط والرقابة بحيث يمتد التخطيط وتتسع الرقابة حتى تكفل الاستقرار النقدى والعمل على تصحيح ما ينشأ من انحرافات عن الأوضاع التوازنية، وغالباً ما يحدث ذلك من خلال الدراسة الدقيقة والرقابة الواعية لأحوال السوق النقدية والعمل على ضبط الاختلالات النقدية واستخدام أسعار الندرة توصلاً إلى تخصيص أمثل للموارد بهدف ترشيد استخدام الموارد النادرة وتقليل نفقات الإنتاج ولا يمكن لأى نظام اقتصادى أن يحقق الكفاءة فى الاقتصاد، دون وضع قواعد عادلة لتوزيع ما لديه من موارد، لذلك يجب على الدول النامية أن تهتم بإنشاء جهاز لتخطيط الأسعار يعكف على دراسة الأوضاع المتعلقة بهيكل الأسعار فى الاقتصاد والملاءمة بين الأسعار وبين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة0

7- ضرورة تجنب الإفراط فى إصدار أذون الخزانة وعدم الاعتماد عليها بشكل دائم بل يجب تنمية مصادر الإيرادات العامة حيث أنه فى ظل السياسة الإنكماشية التى اتبعها برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر أدى ارتفاع الفائدة على أذون الخزانة إلى تعميق اتجاهات الكساد المصاحب لإرتفاع الأسعار أوما يسمى (بالركود التضخمى) وبالتالى يمكن القول بأن الآثار السلبية المرتبة على استخدام أذون الخزانة تفوق الآثار الإيجابية ولا سيما فيما يتلعق بأن العجز يتم ترحيله بالإضافة إلى ارتفاع معدله0

8- لم تعالج أذون الخزانة العجز وإنما عملت على تحويل الديون قصيرة الأجل إلى أخرى متوسطة وطويلة الأجل واستمر العجز فى الموازنة العامة قائماً0 ويؤكد ذلك أنه ما لم تستخدم الدولة هذه الأموال فى الاستثمارات وزيادة مواردها الحقيقية فى المستقبل فسوف تضطر الدولة إلى سداد هذه الدين بمزيد من الخصخصة فى ظل ظروف قد تكون غير مواتية أو قد تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب إضافية أو العودة إلى الإصدار النقدى الجديد0

9- يجب أن يلعب البنك المركزى دوراً إيجابياً فى التأثير على حجم الطلب على أذون الخزانة وذلك من خلال تحديد سعر الفائدة على تلك الأذون، لا أن يكون متلقياً لسعر الفائدة وليس محدداً له لأن فى ذلك موقفاً سلبياً يخالف أهم واجبات البنك المركزى فى التأثير على سعر الفائدة بالارتفاع أو الانخفاض0

10- تطور هيكل الدين العام بغض النظر عن مكوناته لن يكون بديلاً عن تدعيم المقدرة الحقيقية للاقتصاد المصرى0 أضف إلى ذلك أن الاقتراض المحلى أو الخارجى يجب أن يتم فى حدود معينة وفى ظل أهداف محددة ولفترات قصيرة تنتهى بانتهاء الغرض من هذا الاقتراض0 وعلى ذلك فإنه يجب إعادة النظر فى استخدام أذون الخزانة وعدم

الإفراط فى إصدارها حتى لا يتم ترحيل العجز فى الموازنة العامة للدولة من سنة إلى أخرى بدلاً من تخفيضه0

11- ضرورة استكمال عملية الخصخصة وتحويل القطاع العام إلى الملكية الخاصة0 ويعد ذلك الاستكمال بمثابة أحد النقاط الأساسية للسيطرة على عجز الموازنة،وبالأخص خصخصة المشروعات الخاسرة التى تتحمل الموازنة العامة للدولة الخسائر الناشئة عن استمرارها فى النشاط الاقتصادى0

12- ضرورة تفعيل القواعد المالية فى الموازنة العامة للدولة مع وضع قيود على قيمة العجز المسموح به حتى يمكن السيطرة على العجز المالى فى الأجلين القصير والمتوسط وبما لا يؤدى إلى السقوط فيما يطلق عليه بالحلقة الخبيثة للديون مما يثقل كاهل الميزانية العامة للدولة بخدمة تلك الديون دون إمكانية سداد أصل الدين0

13- أهمية وضع الموازنة العامة لفترات زمنية طويلة نسبياً ويعنى ذلك اتباع نظام الموازنة المعدة لأكثر من سنة لأن ذلك يزيد من إمكانية متابعة أوجه الإنفاق متوسطة الأجل،وتنفيذ المشروعات التى بدأت الحكومة فى تنفيذها ولم تكتمل خلال نفس العام المالى0 ولا شك أن زيادة الفترة الزمنية للموازنة يدعم دور الشفافية والمساءلة، من خلال عدم ازدواجية الأرصدة المالية المخصصة لأوجه إنفاق معينة0

14- الرقابة القوية على عمليات الموازنة العامة للدولة0 ويترتب على ذلك تشديد مستوى الرقابة على أوجه الإنفاق ومراحله، وترشيده بما يساهم فى خفض الإنفاق الحكومى0 ولا شك أن تشديد الرقابة على مصادر الإيرادات العامة مثل الضرائب، سيؤدى إلى انخفاض مستوى التهرب الضريبى والحد من الفساد داخل الجهات التنفيذية المعنية بتحصيلها0